

يحظر النشر حتى الساعة 0815 بتوقيت الخليج الرسمي (0415 بالتوقيت العالمي) 4 مايو 2021

مؤشر مدراء المشتريات PMI® للإمارات التابع لمجموعة IHS Markit

زيادة نمو الأعمال الجديدة إلى أعلى مستوى في 20 شهرًا

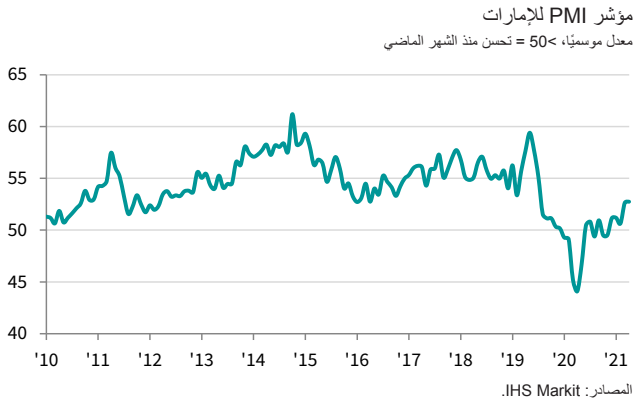
النتائج الأساسية:

تحسن نشاط السوق يساعد في زيادة الطلبات الجديدة بشكل قوي

زيادة الأعمال المتراكمة نتيجة تراجع التوظيف

ارتفاع أسعار المبيعات للمرة الأولى منذ شهر سبتمبر 2018

تم جمع البيانات خلال الفترة من 12 إلى 26 إبريل 2021.



تعليق

في إطار تعليقه على نتائج الدراسة الأخيرة، قال ديفد أوين، الباحث الاقتصادي في مجموعة IHS Markit:

"تشير البيانات الأخيرة لمؤشر مدراء المشتريات إلى أن الاقتصاد الإماراتي غير المنتج للنفط لا يزال على المسار الصحيح للتعافي من كوفيد-19، حيث ارتفع المؤشر الرئيسي إلى أعلى مستوى في 21 شهرًا مسجلًا 52.7 نقطة، مدعومًا بتوسعات قوية في الإنتاج والطلبات الجديدة، حيث شهدت الأخيرة نموًا بأسرع معدل منذ شهر أغسطس 2019.

"ومع ذلك، فإن معدل التحسن في ظروف التشغيل لا يزال أقل من متوسط الدراسة الممتدة لـ 12 عامًا، مما يعكس مزيدًا من الاضطرابات المرتبطة بالوباء بالنسبة لعدد من الشركات والقطاعات.

"شهدت الشركات أيضًا ضغطًا على القدرات الاستيعابية في شهر أبريل، مما يدل على زيادة في الأعمال المتراكمة. وكان معدل التوظيف بطيئًا في الاستجابة للطلب المتزايد حتى الآن هذا العام، بعد أن انخفض لمدة ثلاثة أشهر متتالية، ولكن يمكن أن يبدأ في الارتفاع مع تزايد حدة هذه الضغوط."

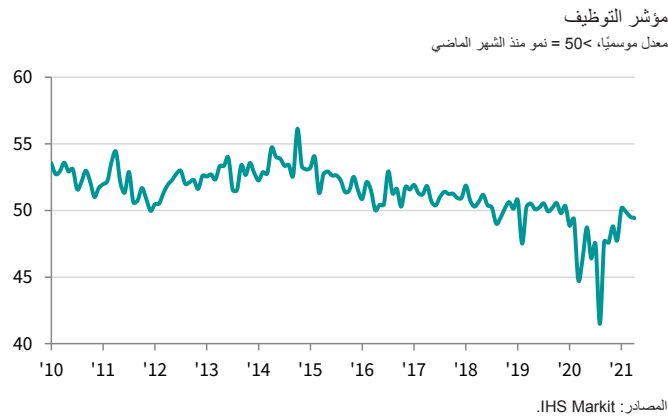
شهد القطاع الخاص الإماراتي غير المنتج للنفط تحسنًا قوياً في ظروف الأعمال في بداية الربع الثاني، حيث ارتفع مؤشر مدراء المشتريات إلى أعلى مستوياته منذ منتصف عام 2019، مدعومًا بارتفاع قوي في أحجام الأعمال الجديدة وتوسع حاد في الإنتاج جاء مرتبطاً باستمرار الانتعاش الاقتصادي من كوفيد-19. ومع ذلك فقد انخفض مستوى التوظيف للشهر الثالث على التوالي، مما ساهم في زيادة متجددة في الأعمال غير المنجزة.

زادت أسعار الإنتاج لأول مرة منذ أكثر من عامين ونصف. وأفادت التقارير بأن الزيادة كانت مدفوعة بارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج التي عكست النقص العالمي في المواد الخام وارتفاع رسوم النقل.

ارتفع مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI®) لمجموعة IHS Markit في الإمارات - وهو مؤشر مركب يُعدل موسميًا تم إعداده ليقدم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - حيث ارتفع بشكل طفيف من 52.6 في شهر مارس إلى 52.7 في شهر أبريل، مشيرًا إلى تحسن قوي في أحوال القطاع غير المنتج للنفط. وسجل المؤشر فوق المستوى المحايد (50.0 نقطة) للشهر الخامس على التوالي ووصل إلى أعلى مستوياته منذ شهر يوليو 2019.

يُعد المساهم الأكبر في مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي هو مؤشر الطلبات الجديدة الذي ارتفع في شهر إبريل إلى أعلى مستوياته في 20 شهرًا وأشار إلى زيادة حادة في تنفقات الأعمال الجديدة. وأفادت الشركات التي شملتها الدراسة والتي شهدت انتعاشًا أن ظروف السوق قد تحسنت بشكل عام بسبب نشر لقاحات كوفيد-19 وتحسن ثقة الشركات. وشهدت الشركات أيضًا ارتفاعًا في طلبات التصدير الجديدة، رغم أن الانتعاش كان أقل مما شهده إجمالي المبيعات، مما يشير إلى أن نمو الطلب كان محليًا بالأساس.

تابع...



تعليق

ديفيد أوين
خبير اقتصادي
IHS Markit
هاتف: +44 207 064 6237
david.owen@ihsmarkit.com

جوانا فيكرز
اتصالات الشركات
IHS Markit
هاتف: +44 207 260 2234
joanna.vickers@ihsmarkit.com

شهد الإنتاج توسعاً حاداً في شهر أبريل حيث سعت الشركات لإنتاج المشروعات المستمرة. ومع ذلك، ارتفع حجم الأعمال المتراكمة للمرة الأولى منذ ثمانية أشهر، ويرجع ذلك جزئياً إلى تأخر شحنات مستلزمات الإنتاج لدى بعض الشركات. وهناك عامل آخر تسبب في زيادة حجم الأعمال المعلقة وهو الانخفاض الطفيف في التوظيف حيث قررت الشركات تخفيض أعداد العاملين بدلاً من زيادة الطاقة التشغيلية.

ارتفعت مشتريات مستلزمات الإنتاج بأسرع وتيرة في تسعة أشهر خلال شهر أبريل، مما ساهم في الزيادة الخامسة على التوالي في حيازات المخزون. ومع ذلك، وفي حين تعطلت بعض مستلزمات الإنتاج بسبب مشكلات سلاسل التوريد العالمية، ارتفع حجم المخزون الإجمالي بشكل طفيف منذ شهر مارس.

وكان تأخير التسليمات العالمية ونقص مستلزمات الإنتاج من العوامل الملحوظة التي أدت إلى ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج في شهر أبريل، وأفادت التقارير بوجود ارتفاع في أسعار المواد الكيميائية وفي معادن مثل الألمنيوم، بالإضافة إلى زيادة رسوم الشحن، كما زادت ضغوط التكلفة الإجمالية للشهر الثالث على التوالي، على الرغم من تراجع وتيرة التضخم عن فترة الدراسة السابقة.

ونتيجة لذلك، نقلت الشركات غير المنتجة للنفط هذه التكاليف إلى العملاء عن طريق رفع أسعار الإنتاج لأول مرة منذ أكثر من عامين ونصف. وجاء هذا الارتفاع في أعقاب الجهود الترويجية الأخيرة من قبل بعض الشركات، رغم أن هذه الجهود كانت مذكورة أيضاً على نطاق واسع في فترة الدراسة الأخيرة.

وأخيراً، ارتفعت توقعات الأعمال للشهر الخامس على التوالي، في ظل آمال باستمرار التعافي من كوفيد-19 وزيادة المبيعات من معرض إكسبو 2020 في وقت لاحق من العام.

نبذة عن IHS Markit
تعد مجموعة IHS Markit (بورصة نيويورك: INFO) مؤسسة رائدة في المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للملاء معلومات الجليل المقبل وتحليلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والحكومة، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة وثقة. تمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف عميل من الشركات والحكومات، وتضم هذه القائمة 80 بالمائة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالمياً.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd. وإل الشركات التابعة لها. جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية لمالكها المعنيين. © IHS Markit Ltd 2021. جميع الحقوق محفوظة.

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة IHS Markit، فيرجى مراسلة joanna.vickers@ihsmarkit.com لقراءة سياسة الخصوصية، [انقر هنا](#).

نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)
تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية. لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع <https://ihsmarkit.com/products/pmi.html>.

المنهجية
يتم إعداد مؤشر PMI للإمارات التابع لمجموعة IHS Markit من قبل مجموعة IHS Markit من خلال الاستمارة بالردود على الاستبيانات المرسله إلى مدراء المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

جُمعت بيانات شهر أبريل 2021 في الفترة من 12-26 أبريل 2021.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@ihsmarkit.com.

إخلاء المسؤولية

تتولى ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية الواردة هنا لمجموعة IHS Markit ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام جبال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأحداث الخاصة، أو الأضرار التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر "Purchasing Managers' Index" و "PMI" إما أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو Markit أو حاصله على ترخيص بها، ويقوم بنك الإمارات دبي الوطني باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd وإل الشركات التابعة لها.